

العولمة

إشكالية المفهوم - البدايات - المسارات

(ومنعكساتها في الوطن العربي)

الدكتور: حسن أبو حمود

جامعة دمشق

مدخل:

قبيل دخول العالم إلى الألفية الثالثة، زخر العقد الأخير من القرن العشرين، بأحداث وتطورات جسام، توجت بانتهاء جدار برلين وتفكك "الاتحاد السوفيتي" وباقي المنظومة الاشتراكية، وقيام منظمة التجارة العالمية، وما رافق ذلك من أحداث سياسية ومعارك عسكرية، وصراعات دموية، شملت بأبعادها المباشرة وغير المباشرة سكان العالم قاطبة، وبتلازم لصيق بكل ما حدث بدأت تتدفق شعارات كونية، توحى بأن شيئاً ما يجري التحضير له في الغرب عبر تلك الشعارات الضخمة مثل "الدفاع عن القانون الدولي" و"الدفاع عن حقوق الإنسان"، "تحرير تجارة السلع والخدمات"، "حرية انتقال رؤوس الأموال". الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعزيز الخصخصة... وغيرها من الشعارات والمبادئ التي تنتشر في العالم اليوم بسرعة خيالية، مستفيدة من الثورة التكنولوجية للاتصال والمعلومات بمختلف وسائل الإعلام التقليدية والمعاصرة،

التي تعدّ بدورها إحدى سمات المرحلة الجديدة. وإحدى أهم أدوات "عصر العولمة"، الذي يجتاح العالم.

يندرج البحث تحت إطار "العولمة" كمصطلح لا زال الغموض يكتنف العديد من جوانبه، بالرغم من أن بداياته ليست حديثة نسبياً من جهة، وبالرغم من ارتسام مساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مراكز القوى والأطراف العالمية. وتشكّل العناصر الثلاثة - المفهوم - البدايات - المسارات، المحاور الرئيسة التي يدور حولها البحث.

أما الهدف الذي ننشده من البحث، فهو الخروج بمجموعة من المقولات أو الاستنتاجات العامة، المبنية على الفهم الموضوعي لعناصر البحث، من خلال استعراض مختلف الآراء ووجهات النظر التي تناولت ظاهرة "العولمة"، وما أكثرها، لاستشراف آفاق ومستقبل التوجهات الغربية المعولمة والمركزة، وكيفية انعكاساتها على البلدان والمجتمعات المتطورة والأقل تطوراً أو النامية. معتمدين في ذلك على عرض وتحليل للوقائع الملموسة التي أفرزتها تلك التوجهات على مختلف الأصعدة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، باعتبارها شكّلت المقدمات البنوية، والمرتكزات الأساسية للانطلاق بإشادة وبناء عصر بشري-مادي جديد. يحمل في طياته الكثير من التناقضات الحادة، التي تنذر بأخطار عالمية قادمة، فيما لو استمرت الطروحات الغربية "المزيفة" بنفس النهج والأدوات، التي ستتضح من خلال نص البحث.

إشكالية المفهوم:

قبلولوج في تحديد ماهية هذا المفهوم المستجد -نسبياً- في عالمنا المعاصر، بكل ما يحمله من مفاهيم ومسميات حديثة، أو مستحدثة، تتضوي بمعظمها ضمن هذا المصطلح الواسع، والقادر أيضاً على استيعاب المزيد من المفاهيم والمصطلحات، التي

ستظهر تباعاً في الحقبة الزمنية التي يمر بها العالم الآن، والتي لا يمكن تحديد نهايتها، على طريقة "فوكوياما" في كتابه ذي الشهرة الواسعة "نهاية التاريخ" دون أن نقصد بهذا التمهيد إضفاء هالة من الوهم، حول مصطلح العولمة، أو خروج عن الموضوعية في تحديد ماهيته، بعد أن باتت هذه القضية تحتل مساحات واسعة في الفكر الإنساني المعاصر، بدليل ذاك الحجم الهائل من الدراسات، والكتب، والمقالات، ومختلف وسائل التعبير والإعلام الأخرى، التي انصبّت، وتتصبّ يومياً عليها. وبعد أن أخذت تتغلغل في شتى نواحي الحياة الإنسانية، من سياسة، واقتصاد، واجتماع، وثقافة، وإعلام، وبيئة... إلخ، متجاوزة بذلك الكثير من الأسس والحقائق التي كانت - ولا زالت قائمة بحدود نسبية متباينة بين دولة وأخرى - تركز عليها الدولة، كالسيادة، والحدود، والإجراءات الوقائية... وغيرها، مع العلم بأن العولمة كظاهرة، لا زالت في طورها الأول من التشكّل ولن تتبلور بصورة متكاملة الرؤية. وبالتالي يصعب الخروج بمفهوم محدد ونهائي لما تعنيه العولمة، وجميع المحاولات السابقة بهذا الشأن، اعتمدت في طروحاتها ومحدداتها على مجموعة المظاهر والأبعاد التي تتوضح يومياً، كمنعكسات ومؤشرات تساعد في الوصول إلى مفهوم قابل للتعديل ولو على الأقل جزئياً. وهذا بالتأكيد حالنا في هذا البحث، حيث لن نستطيع، إلا أن نخرج بمفهوم لا نهائي، وغير قطعي. سيما إذا أضفنا لما سبق الواقع المتناقض في نظرة المفكرين والباحثين والسياسيين لهذه الظاهرة، فمن مؤيد ومدافع عن طروحاتها، إلى رافض ومناهض كلياً، وما يقع بين الموقفين المتطرفين من مواقف أخرى، يكفي أصحابها بتسليط الأضواء على الطروحات والمنعكسات الإيجابية أو السلبية، وفقاً لما ينسجم مع خليفته الفكرية أو السياسية. وما يلفت الانتباه بهذا الصدد أيضاً وجود فريق من المفكرين الغربيين وغيرهم على قناعة شبه تامة بأن العولمة مجرد أسطورة، لا يمكن أن تتحقق في الواقع، وكل ما يجري من متغيرات وتحولات في عالمنا، ما هو الإنتاج الطبيعي للإبداع الإنساني المتواصل، علمياً، وتقنياً، ينتشر دولياً، ليضفي طابعاً جديداً

على العلاقات الدولية بمستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونجد على سبيل المثال المنظر الاجتماعي "بول هيرست" وعالم الاقتصاد "جراهام تومبسون" يفرقان بين ظاهرة التدويل الموضوعية، والمزاعم الرائجة الأسطورية عن تبلور قريب العهد لهيكل اقتصادي معولم، ما هو برأيهما إلا نمطاً مثالياً لا واقعياً فعلياً. "تبلغ هذه الصورة - العولمة- من القوة درجة جعلتها تسحر عقول المحليين، وتأسر الأخيلة السياسية. ولكن أي صورة حقيقية؟ وكما كان من المتوقع تعمق ارتيابنا كلما مضينا في البحث حتى صرنا مقتنعين أن العولمة -أو الكوكبة- كما يتصورها أشد دعائها تطرفاً، هي إلى درجة كبيرة أسطورة"^(١).

إزاء ما تقدم نحن أمام إشكالية حقيقية في تحديد مفهوم العولمة، وللخروج منها، علينا أن ننتمي عقلانياً للموقف الذي يتلاءم مع ظروفنا ومحيطنا ومجالنا الحيوي. وألا نردد -ببغواياً- مفاهيم الآخر إلا بعد تنفيذها وتحليلها وفهم مرادها، ولا زال العقل العربي - بالرغم من كل ما يعترضه من سلبيات- قادراً على تجاوز هذه العقبة.

إن منطلقنا الموضوعي لحل الإشكالية، يكمن في أن العولمة نتاج رأسمالي بكل ما تحمله من تجليات قائمة بالدرجة الأولى على أساس فكري اقتصادي رأسمالي متجدد على الدوام، بما يحقق له مزيداً من المكاسب والمصالح المادية والمعنوية بأن واحد، وهي بذلك تشكل مرحلة تاريخية جديدة، بدأت أواجهها تلامس مختلف شواطئ العالم المتباعدة، إلا أنها كظاهرة ما زالت غير واضحة المعالم، لا من حيث تحديد المفهوم، ولا من حيث اختبارها على أرض الواقع. تأتي في السياق التاريخي إثر سقوط العديد من الإيديولوجيات التي شهدها القرن المنصرم، وكان أهمها: الفاشية والنازية والشيوعية. إنها الثوب الأكثر حداثة وعصرية للرأسمالية. حاكت خيوطه قوى المصالح الاقتصادية-السياسية الغربية، التي ترى فيه المستقبل، ولا مستقبل بدونها. فهم بذلك يعتبرون العولمة ظاهرة حتمية لا رجعة عنها، ستجلب الرخاء والخير للبشرية بأسرها، وترقى برأيهم إلى مراتب المذاهب أو العقائد التي حفل بها التاريخ

الإنساني. وهي تتوجه بقوة وثقة لتجعل من البشرية ككل الفضاء السياسي لها، والآخذ بالظهور أكثر تماسكاً وصلابة بفضل عمليات التحديث المتعاضمة في كافة المجالات، الإنتاجية، والاتصالات، المعلوماتية... يبدو وكأن العالم قاطبة يتحول إلى "قريبة كونية"^(٢). بهذه الصيغة تجدنا متفقين مع المفكر العربي محمد عابد الجابري إلى حد يذكر بأن العولمة كمصطلح مغرب، يفيد تعميم الشيء، وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وأن الدعوة إليها بهذا المعنى، إذا صدرت عن بلد أو جماعة، فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله. إلا أن الدكتور الجابري يربط مفهوم العولمة بتعميم للنموذج الأمريكي باعتبارها ظهرت بداية في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣)، إلا أننا نرى الأمر أوسع من ذلك، فالنموذج مركب رأسمالي غربي، ينضوي فيه النموذج الأمريكي إلى جانب النماذج الغربية الأخرى باتساق معين، ترعاه المصالح المشتركة، فيشكل نموذجاً عاماً منسجماً عندما تتعارض مصالح الولايات المتحدة مع المصالح الأوروبية، أو البلدان الأوروبية فيما بينها، وكذلك للمصالح اليابانية مع أحد أو كلا الطرفين السابقين. باعتبار أن اليابان غدت جزءاً هاماً من ذلك النموذج العام.

نستطيع فهم ذلك التصور للعولمة الذي يقدمه أنصارها، لنؤكد من خلاله بأنها ظاهرة معقدة من منطلقات جيواقتصادية، وجيوسياسية، وجيوانسانية، تؤثر تأثيراً كبيراً وملحوظاً على كل جوانب النشاطات الحياتية.

إنها عملية التحول التاريخي للفضاء العالمي نحو منطقة واحدة، تتحول فيها -دونما عوائق- رؤوس الأموال أو السلع والخدمات، وتنتشر فيها الأفكار بحرية، حيث يتحرك معتقدها لخلق المؤسسات العصرية وتفعيل آليات عملها ونشاطها وتأثيرها المتبادل. بالاستناد على "الخصخصة" في الاقتصاد، والاستهلاك في الثقافة، ليكون الدور الرئيس بذلك كله لقوى السوق والقطاع الخاص. وهذا تحديداً ما قصدناه عندما ذكرنا الأساس الفكري -الاقتصادي- للعولمة، بحيث تتحسر فيه السياسات الوطنية أو

القومية لمصلحة الاقتصاد، وتتعدد نماذج التنمية والإنتاج لمصلحة نظام ليبرالي مفتوح، يعتمد التنافس كآلية في نظام السوق الذي يشترط: تدويل المال، وتوسيع التجارة البينية، وما تستلزمه من خدمات. ويتم هذا بموازنة قوية ومتجددة من أجهزة إعلامية بلغت حد الوصول إلى سلطة مهيمنة جديدة تتحكم في كيفية توزيع المعرفة والثقافة الغربية، دون أي اكتراث بحضارات الشعوب وخصوصية ثقافتها. وللدلالة على قوة سلطة الإعلام لنتمعن بالمقطع التالي: "إن سلطان الصور المتحركة، قد أخذ يعم حتى قبيلة -يانوماي- الهندية الحمراء التي حظيت، بسبب خصوصيتها، باهتمام الكثيرين. كما عم سلطانها شباب -شاغري لا- في بوتان أيضاً، ففي هذه المدينة البوذية الواقعة على سفوح جبال الهملايا، والتي كانت إلى فترة وجيزة نقية التراث، خالية من المؤثرات الأجنبية، ولا يزال سكانها مواطنين على لف ركبهم بجلابيب سميكة تقيها من عنت السجود المتواصل، الذي يمارسونه وهم في طريقهم للحج إلى الأماكن المقدسة، ويزاولون الزراعة بطرق تعود للعصور الوسطى. إلا أنهم أيضاً قد صاروا يكون الإعجاب والتقدير لأولئك المواطنين الذين يرتدون فوق زيهم الشعبي جاكيت الجلد، على الطريقة الأمريكية، ويتاجرون بأفلام أمريكية. طبعت في الهند، دونما ترخيص من أصحابها الشرعيين. وحتى في شرق روسيا النائي، صار منذ أمد ليس بالقصير للمسلسل الأمريكي "دينفر كلان" وكما ذكر "برتران شنايدر" الأمين العام لنادي روما في مقابلة تلفزيونية أجريت معه عام ١٩٩٢م، بأن ما يزيد عن خمسمئة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلات الإشارات اللاسلكية للحدثة، وموجدة بذلك شاشات مليار من الأجهزة التلفزيونية، عملت على اقتلاع ملايين البشر من حياتهم القروية رامية بهم في خضم أبعاد فلكية"^(٤).

والغاية الرئيسة للسلطة الإعلامية، في عصر العولمة، هي العمل على تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة، والحد من حرية الدول في اتباع سياسات وطنية مستقلة، كالخيارات الاقتصادية والاجتماعية والعديد من قضايا السياسة الخارجية أو الداخلية.

وهكذا يتضح أن العولمة كمرحلة تاريخية قادمة، أو كظاهرة عالمية تسير بخطى متتالية على ثلاثة أرجل إن صح التعبير - واضحة الملامح هي: الاقتصاد، السياسة، والإعلام. تحركها قوى ومؤسسات دولية يصعب تجاهلها وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. لذا كان من الطبيعي لدول العالم قاطبة، ولاسيما تلك الأقل تطوراً، من أن تستجيب بشكل أو بآخر لمختلف طروحات العولمة.

البدايات:

يخطئ من يعتقد أن العولمة ظاهرة جديدة، فهي تمثل شكل من أشكال التعاون الدولي، القائم منذ مئات السنين. مثلها في ذلك مثل، تدويل العلاقات الاقتصادية، التي نشأت وتطورت منذ القرن التاسع عشر. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأزمات العالمية والحروب، وانهايار الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن العشرين، قد أضعف جوهرياً وتائر ظهور وتشكل العولمة.

وبعد عام ١٩٤٥م، برزت في الاقتصاد العالمي عمليتان هامتان، فمن جهة بدأت من جراء التوظيفات الاستثمارية، وتبادل التكنولوجيا، وإدخال أساليب تنظيمية جديدة، عملية تقارب بين الدول المتطورة من حيث المستوى التقني -الاقتصادي. وكذلك من حيث مؤشرات البنية الاجتماعية والسياسية. ومن جهة أخرى زالت الإمبراطوريات الاستعمارية وحصلت الدول المستعمرة على استقلالها السياسي، وبدأت تظهر خيارات واعية لديها باتجاه التحديث والتنمية، وانتشار وسائل التكيف الإداري التي أملت لها عمليات التطور الاجتماعي بشكل تدريجي، يختلف بأدائه وفعاليته عما حصل في البلدان المتقدمة، ومع ذلك سارعت تلك المستجندات في اندماج البلدان المختلفة في الاقتصاد والفضاء العالميين، وبدأت تظهر جراء ذلك مقدمات هامة للعولمة.

لقد ساعد جوهرياً في دفع ظاهرة العولمة خطوات إلى الأمام، التطور النوعي لوسائط النقل، وعالم الاتصالات. الأمر الذي لم ينجم عنه فقط زيادة تعزيز وتسهيل الاتصال بين الشعوب والأقاليم والقارات، فحسب بل أسفر أيضاً من تمكين شرائح كبيرة من السكان من التواصل والاختلاط بسهولة.

مع العلم وكما نوهنا في إشكالية المفهوم فإن العولمة لم تشمل حتى الآن إلا عدداً محدوداً نسبياً من البلدان الصناعية المتطورة، التي تشكل أساساً لعلاقات التكامل الناجمة بين عدد من مجموعات البلدان المتطورة والمتطورة نسبياً، والتي تشمل كعدد أكثر من ستين دولة. الأمر الذي لا يدل على ظاهرة العولمة بقدر ما يدل على ترشيح ظاهرة العلاقات الإقليمية كمرحلة تمهيدية للعولمة. الآخذة بشمول وجذب مشاركين جدد فيها. فقد لوحظ في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٠، أن بلداناً من مختلف قارات العالم، التحقت بعجلة التطور الاقتصادي، وأصبح لها وزنها الفعال في المجتمع الدولي مثل (البرازيل - الهند - النمرور الآسيوية - نيجيرية - فنزويلا - مصر وغيرها)، وكان بروز مثل هذه البلدان، إنما يعني في جوهر الأمر نشوء عملية تمليز ضمن إطار بلدان "الجنوب" وظهور منطقة عازلة مستقلة في عالم متغير، أخذت جميع بلدانه ترفض فكرة تبعية الاقتصاد، وإذعانه للمبدأ السياسي، والانحياز باتجاه اقتصاد السوق، واعتراف النخب السياسية بالنموذج الرأسمالي بوصفه النظام الاجتماعي - الاقتصادي الأمثل. مما جعل هذا العالم -ولو نظرياً- يبدو متشابهاً أكثر من أي وقت مضى على امتداد القرن العشرين.

بيد لأن تصور العالم كفضاء اجتماعي -اقتصادي، أحادي الطراز، محركه باعث أحادي مبني على قيم إنسانية جديدة وعامة. بدا بسيطاً ساذجاً، مبالغاً فيه لأسباب عدة نذكر منها:

أولاً: إن عملية الانتقال إلى منظومة بنوية، وظيفية متطورة، تقضي إلى قيام نظام سياسي معاصر، لم يبدأ بعد في الكثير من المناطق والأقاليم، كما أن نتائج التحولات الديمقراطية في أغلب الحالات لم تتبلور بعد.

ثانياً: إن ديمقراطية الحياة السياسية في البلدان النامية تتشابه مع بعث القيم الحضارية المتأصلة والتي تمثل الزعامة الروحية، والموجه لقيم مجتمع جماهيري مفتوح على المخاطر والاحتمالات. وينعكس عدم توفر الأرضية الثقافية والحد الأدنى المطلوب من الوعي لتمثل قيم ومؤسسات النموذج الغربي، ينعكس أحياناً على شكل نزعات أصولية متطرفة -مصر، الجزائر- تعارض التحديث والعولمة بإطارها الراهن. فتظهر مسارات في المركز - الغرب - والأطراف - البلدان النامية) مختلفة في البسمت والاتجاه.

ثالثاً: ثبت من أحداث النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين أن القوى المؤثرة الفاعلة، تبذل قصارى جهودها لخلق عالم أحادي القطب في العلاقات الدولية، يقوم على استبدال الأسس والمبادئ الأفقية المتوازنة في تلك العلاقات، بمبادئ تراتبية عمودية، يفرضها المركز على الأطراف قائمة أساساً على الهيمنة والإخضاع. إن مثل هذه الرغبات والتوجهات ستثير بالضرورة تضارباً، وتصادقاً في المصالح السياسية والاقتصادية لمجموعات مختلفة من الدول، لأن التصورات المتفائلة النابعة من الفهم الأحادي لـ "نهاية التاريخ"، لا تعكس بحال من الأحوال آفاق التطور الموضوعية للعالم. وهذا ما لمسناه إلى حد ما في إشكالية المفهوم بين المتفائلين والمعارضين للحقبة الجديدة للتاريخ.

من الضروري أن نشير هنا إلى أن وضوح وتجلي جهود المركز الغربي بزعامة الولايات المتحدة ما كان لها أن تتضح كما أشرنا- في النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن العشرين، لولا جملة من التغيرات الدولية الكبيرة والتي توجت بظهور

نظام عالمي أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، بدأت تظهر خصائصه تدريجياً خلال العقد المذكور، لنصل في نهايته وبدون مفاجآت تذكر للولوج بشكل طبيعي في العصر الجديد المسمى بعصر "العولمة" مع أن المصطلح بحد ذاته كان قد ظهر في بدايات العقد المذكور، دون أن يعني ذلك فهماً متكاملًا لمختلف جوانبه، أو تعمقاً بطياته، ومكوناته، وتفصيلاته. لأننا ما زلنا وبالرغم من اهتمام المفكرين، والدارسين، والمحللين، والمراقبين الدوليين، وجميع المواقف الصادرة عن مختلف الجهات والأوساط -نعائش خطوطه العامة المبهمة، التي تحاول فرض نفسها بصورة أو بأخرى مستخدمة أدوات ووسائل لا حصر لها من جهة، ولا مجال لتجاهلها أو الاستغناء عنها، من جهة أخرى.

لنحاول الآن النظر لبدايات العولمة من جانب آخر، أكثر وضوحاً من النظرة العامة السابقة، وليكن الجانب الاقتصادي، الذي يعد بحق أولى الصفحات التي سجلتها العولمة في مسيرتها، التي بدأت كما ذكرنا بعيد الحرب العالمية الثانية، حيث انطلقت اتجاه العلاقات الاقتصادية عندما توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية إلى "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" المسماة اختصاراً بـ: "الجات"، وذلك رغبة من الدول المذكورة في خلق نظام مشترك للتجارة الدولية لأول مرة في التاريخ، تلي ذلك جولات دولية وصل عددها إلى الثمانية، واستغرقت الأخيرة منها والمعروفة بجولة أورجواي، سبع سنوات متتالية ١٩٨٧-١٩٩٤، وفي كل عام كان يزداد عدد الدول المنضمة للاتفاقية ليصل اليوم إلى أكثر من ١٣٠ دولة متقدمة ونامية، تعمل على خفض مستمر لتعريفاتها الجمركية السائدة بين الدول، -مع العلم أن تلك التعريفات السيادية المختلفة التي تمارسها الدولة داخل حدودها الجغرافية- إلى أن ظهرت في عام ١٩٩٥، "منظمة التجارة العالمية"، كبديل لاتفاقية الجات. وكانت النتائج التي أفرزتها الالتزامات المحددة من قبل المنظمة "WTO" والاتفاقية السابقة لها عظيمة جداً، فخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي فاق نمو التجارة للسلع

والخدمات نمو الإنتاج، ووصل الفارق بينهما عام ١٩٨٥، إلى الضعف، بعد أن كلنت الحالة السائدة في السبعينيات في الدول الغربية تعتمد وإلى درجة كبيرة على ضوء المبادئ التي صاغها الاقتصادي البريطاني الشهير "جون ميغارد كيتز"، والتي يعطي فيها للحكومة، ممثلة بموازنتها العامة حق التدخل في الحياة الاقتصادية وفقاً لحالتها الاقتصادية الإنكماشية أو الرواجية، ومع بداية الثمانينيات تم التخلي بصورة شبه كلية عن طروحات "كيتز"، بطروحات جديدة توكل للحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي، مع التأكيد على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر، والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع، وبناءً على هذا الاعتقاد راحت حكومتى الولايات المتحدة وبريطانية، وتلتها بقية الحكومات الغربية، الليبرالية النزعة جميعها، تبذل قصارى جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود، فألغت وبشكل واسع، ما كان سائداً من رقابة وتدخلات حكومية، وتضغط أيضاً على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج، والأخذ بالتوجهات الجديدة، مستخدمين لتحقيق ذلك مختلف وسائل التهديد من عقوبات تجارية، وحصار اقتصادي. ووقف المساعدات، والاتهام بالإرهاب، وتجاوز حقوق الإنسان، وغيرها من وسائل الضغط الأخرى، التي تمارس على أنظمة ودول تحاول معارضة النهج الجديد. وبذلك غدت الليبرالية، وتحرير التجارة، والخصخصة هي الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأمريكية-الأوروبية لخلق أكبر تغير جذري في النظام الاقتصادي العالمي، والذي سيتحول حسب آراء المدافعين عنه إلى اقتصاد معولم، يحمل الرفاهية لكل الأمم المشاركة فيه.

المسارات السياسية:

نوهنا فيما سبق بأن العولمة ظاهرة مركبة أو معقدة في مكوناتها الجيوسياسية والحيواقتصادية، والحيوانسانية (ثقافية-مجتمعية...)، وهذا التركيب لا يمكن فصله عن بعضه بعض، أو فهم كل منه على انفراد في الواقع، إنما من خلال فرزّه إلى

مسارات منفصلة نظرياً فقط لتسليط مزيد من الأضواء على كل منها والتعمق بفهمها بطريقة تحليلية تسمح بقراءة أكثر موضوعية للظاهرة ككل. واخترنا كبداية المسارات السياسية فقط للعولمة كظاهرة يسعى أنصارها لأن تكون متكاملة.

تتبدى العولمة بوصفها عملية متناقضة وديالكتيكية، تكونها وتؤثر فيها نزعات مختلفة ومتنوعة، نظراً لغياب وحدة الاتجاه والرؤى الفكرية إزاءها، مما خلق تأويلاً متناقضاً ظاهرياً. فالعولمة تحقق فعاليتها من خلال الوحدات الإقليمية، أي من خلال لا مركزية الفضاء الكوني وما تسفر عنها هذه العملية من الزيادة المتنامية لفعالية وقدرة هذه التكوينات، الإقليمية الاقتصادية والسياسية. ويجد موضوع الترابط بين العولمة والوحدات الإقليمية تفسيراً له في الأبحاث والدراسات التي بدأت تظهر بوضوح في أواسط تسعينيات القرن الماضي، والمكرسة لتبيان "التناقض العالمي الجديد".

إننا نرى في جوهر التناقض العالمي، تجسيدا للتناقض الدائم بين منظومتين رئيسيتين لبناء العالم، الأولى تتجسد في مبدأ السيادة السياسية للدولة القومية. والثانية تتجسد في عولمة العمليات الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية والسياسية والأفكار المتعلقة بالوجود الإنساني، أو ما يطلق عليها "القيم الإنسانية العامة". إن المساعي الرامية لحل هذا التناقض نظرياً، قد أفضت إلى نشوء مفهوم مستحدث للأممية، التي أشبه ما تكون مشابهة في الجوهر لمبدأ "السيادة المحدودة"، التي طرحها "بريجينيف" وطبقها الاتحاد السوفيتي - آنذاك - عام ١٩٦٨، فيما كان يعرف بـ: تشيكوسلوفاكية، وفي أفغانستان عام ١٩٧٦م.

إن المفهوم المستحدث للأممية أو ما يمكن أن نسميه "الأممية الجديدة"، تجلّت في الواقع السياسي أثناء حرب حلف شمال الأطلسي ضد يوغسلافية، وتبين أنها لا تحل المشكلات والصراعات الناجمة عن التناقضات الأثنية، والمذهبية، التي تضرب بجذورها عميقاً في التاريخ البشري، بل ثبت عكس ذلك، واتضح بأن مثل هذه

التناقضات لا يأت من خلال "الحلول العسكرية المتطورة"، بل من خارجها، ويمكن الكشف عن جذور "الأممية الجديدة" في رغبة النخب السياسية لحل مشاكلها التكتيكية، وكأنها تريد أن تتجاهل الآثار المدمرة للعملية التي تزج البلدان المتجاورة والبعيدة على حد سواء، في دوامة العنف والصراعات.

ونرى أثناء المساومات والمفاوضات المضنية التي أدت إلى توقيع اتفاقية "ماسترخيت"، حصل وزير خارجية ألمانية السابق "غينشر" على موافقة أوروبية باستقلال كرواتية، وسلوينية، قبل انفصالهما عن الاتحاد اليوغسلافي، والتي كانت تتسجم مع رؤى ومصالح قوى دولية خارج حدود يوغسلافية. إن السياسيات الاجتماعية التي انتهجتها النخب السياسية في هاتين الجمهوريتين، قد سارع في تفتيت يوغسلافية مع نهاية ١٩٩٠، وبداية ١٩٩١. وكما كان معلوم فإن مناورات تلك الجمهوريتين الاتحاديتين سابقاً، قد أدت ليس إلى تفتيت الاتحاد اليوغسلافي فحسب، بل وإلى نشوب حرب البلقان في ربيع ١٩٩٩.

إن ما حصل من انهيار للمنظومة الاشتراكية أدى بشكل ما إلى تراجع التحليل المعمق الغربي للنظام العالمي، ليفسح المجال للأمزجة الصحفية المتفائلة كي تحتل موقع الصدارة، التي تعدّ أبرز تجلياتها وتعبيراتها إعادة إحياء النظرية التي تعدّ مستقبل البشرية عبارة عن نتيجة لحركة ارتقائية عفوية تقريباً نحو نموذج معياري لبناء وإعادة صياغة العالم، تنكشف فيه وبسهولة ويسر السمات النمطية للمجتمع الغربي المعاصر. ومن خلال اكتساب قوة الدفع والاستمرار بذهنية الانتصار هذه، فقد بدأ التبسيط الذهني يتطور وفق قوانينه الخاصة، دون أي تقييد بحقائق جديدة ظهرت في أواخر القرن العشرين، أو حتى بحقائق المنطق السليم.

إن نظريات التحديث التي ظهرت في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، وبعد أن تم تجديدها قليلاً، تم النظر إليها وكأنها ثمرة لتطور في جوهر

العلوم السياسية. فتكون بذلك قد أقصت من مجال الاهتمام. ظواهر وعمليات كونية، غاية في الأهمية مثل: التناقض الصارخ المنذر بأخطار شتى بين "المدينة" العالمية و"القرية" العالمية من النواحي الاقتصادية- الاجتماعية- وهو ما يشكل المحور الرئيس للقسم التالي من الدراسة. وفي هذا تأكيداً آخر على صعوبة فصل مسارات العولمة عملياً.

إن أزمات العولمة والنظام العالمي بوجه عام لا تنجم فقط عن التناقضات ذات الطابع الجيواقتصادي، فهناك تناقضات وصراعات تبرز تحت تأثير مبادرات أحادية الجانب تتخذها النخب السياسية في البلدان الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تجاه الدول التي ترى فيها -البلدان الغربية- أحد أسباب التناقضات الجيوسياسية على الصعيد العالمي، أو في "الأسرة الدولي"، التي تزعم بناءها. إن النتيجة المباشرة التي أسفرت عنها هذه المشكلة الكبيرة هي إطلاق بعض الدول الغربية، على العديد من الأنظمة السياسية مثل (إيران، سورية، العراق، كورية الديمقراطية، كوبا، العراق، وغيرها) تسمية "الأنظمة الإرهابية". ومن الجدير بالذكر أن ظهور مصطلح "الأنظمة الإرهابية" يعود إلى النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين، حيث برزت آنذاك، وبعد سلسلة من الإخفاقات على الصعيد العالمي، خلال السبعينيات منه، حاجة ماسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، للتغلب على الأزمة الداخلية الأخلاقية -النفسية، الناجمة عن "مركب الهزائم"، وذلك من خلال الاستعانة ببعض الأفكار المحافظة الجديدة، التي تفترض على وجه الخصوص القيام بخطوات هجومية على الصعيد الخارجي، فقيام الثورة الإيرانية، وما أعقب ذلك من احتجاز لبعض المواطنين الأمريكيين في إيران، أو حتى بصيغة واضحة وبسيطة من التضامن داخل المجتمع الأمريكي، وعدم قبول للأصولية الإسلامية، والعمل الجاد والحاسم لقطع الطريق على كل المحاولات الرامية لإحياء "القيم الدينية الهدامة"، ونشرها في البلدان المجاورة،

التي تعدّ منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، تجلّت أهميتها بشكل أوضح فيما بعد بحربي الخليج الأولى والثانية على التوالي.

في جانب آخر، وضمن السياق نفسه نجد أن المساعي المحمومة لألمانية الموحدة علم ١٩٩٠، قد تأكّدت، نحو استعادة "مواقعها التاريخية"، المفقودة في جنوب شرق أوروبا، حتى لو كان الثمن تقطيع أوصال يوغسلافية الاتحادية. ولم تكن الأهداف والمقاصد الألمانية تتدرج تماماً ضمن فهم الإدارة الأمريكية الجمهورية المحافظة آنذاك للوضع في البلقان، والتي كانت ترى حينها ضرورة المحافظة على وحدة يوغسلافية، إنما في إطار ديمقراطي جديد ينسجم مع الطروحات الغربية سياسياً واقتصادياً. وبعد أن أصبح الانفصال حقيقة واقعة، برزت أمام الغرب مشكلة الحفاظ على مواقعه الجيوسياسية في البلقان أمام شبح الحرب الأهلية. وقد تمّ تحقيق هذه الاستراتيجية من خلال المبادرات والخطط المقدمة عن طريق مؤسسات حلف الناتو، الإقليمية العسكرية والسياسية، لأن نشاط المنظمات الدولية، وفي المقام الأول منظمة الأمم المتحدة، لم تكن مقبولة قطعاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

إن استخدام البنى العسكرية-السياسية الإقليمية الغربية في البلقان، أو الخليج أو إفريقية... إلخ، تحت غطاء وهمي من الأمم المتحدة، يأتي مرتبطاً بالظرف الناجم عن انهيار حلف وارسو وانهيار المنظومة الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة وما طرحت هذه المتغيرات موضوعاً أمام الولايات المتحدة والغرب لإضفاء الشرعية الدولية على الناتو، كمؤسسة شرعية قانونية تمارس نشاطها تحت غطاء دولي في ظروف جديدة، تتحدد مخاطرها وفقاً للمصالح الحيوية الغربية بوجه عام والأمريكية بوجه خاص.

إن نتائج الأعمال العسكرية للغرب، في البلقان أو الخليج ضمن الإطار أو المسار السياسي للعولمة، ستترك أثراً بعيد المدى (من حيث تقاعلها) بما ستخلفه من آفاق سياسية سلبية، عرّضت "عملية" العولمة ومنظومة الاتفاقيات الدولية برمتها كهيكل

"سياسي - حقوقي" للعلاقات الدولية الجديدة، لامتحان جدي. كما بدا بصورة خاصة، أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في وضع معقد وخطير للغاية، فبعد الكيان الصهيوني، بدت العراق، والهند، والباكستان. وربما بلدان أخرى تمتلك هذه الأسلحة من منطلق إدراكها لضروراته، كوسيلة لردع العدوان، فأصبح هذا الإدراك يمتلك أساساً منطقياً من وجهة النظر السياسية السليمة. وتزداد خطورة هذا المنطق في العديد من البلدان ذات البنى الإثنية المعقدة، كالمناطق الكردية من تركيا، وغيرها من الاثنيات الأخرى، ومنطق الغرب في تقسيم حركات الانعتاق أو الانفصال في تلك المناطق إلى حركات "عادلة" و"غير عادلة" وفقاً للمعايير الغربية.

إن ما حصل ويحصل من تطورات سياسية وعسكرية في العالم، منذ مطلع التسعينيات، كان يرافقه وبشكل موازي، تيار فكري سياسي غربي ينتمي لتلك الأحداث ويتداخل معها، فبعد أن نشر "فوكوياما" كتابه الشهير "نهاية التاريخ"، جاء الكاتب الفرنسي "بييرتوليه" بكتاب تحت عنوان: "الانفجار الأعظم"، والذي يتحدث فيه عن فناء الحضارة الغربية بأسلوب أدبي أقرب إلى قصص الخيال العلمي، إنما بطريقة رمزية عن المستقبل الإنساني، ويميز في فصول الكتاب بين "إنسان المدينة" و:"إنسان الاقتصاد"، و"إنسان الرشوة" "إنسان التقنية" "إنسان العلم" وهم من سيدير العالم في القرن الحالي. ليأتي بعد ذلك كتاب آخر بالغ الأهمية للكاتب الأمريكي البروفسور "صموئيل هانتغتون" تحت عنوان: "صدام الحضارات"، وقد نشر في عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا العنوان موضوعاً عاماً لكثير جداً من الردود والمناقشات حول الأفكار الواردة فيه، والتي تحمل في معظمها معارضة أو عدم اقتناع بها. ويضاف إلى ذلك عشرات الأسماء والعناوين^(٥)، التي روجت بشكل أو بآخر لمستقبل العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفلسفياً، بعد انهيار الحرب العالمية الباردة، وظهور عالم القطبية الواحدة. ونظراً للأهمية التي أحاطت أفكار "صدام الحضارات"، سنحاول استخلاص الرؤى الرئيسة فيه، كما وصفها الباحث والمفكر العربي محمد عابد

الجابري متسائلاً: لماذا توارت فكرة "نهاية التاريخ" بسرعة واختفت، ولم تعد تشير الاهتمام، بعد إعلان هانتنتغتون عن أطروحته، وهل يرجع ذلك إلى كون مركز هذا الأخير في مجال الدراسات الاستراتيجية والعلاقة مع الإدارة الأمريكية، أقوى بكثير من مركز ذلك الأمريكي من أصل ياباني، أم لأن أطروحة صدام الحضارات، إنما قصد منها إزاحة فكرة نهاية التاريخ من مسرح الأحداث، ولماذا كل هذا الانشغال بها؟^(٦).

إن معظم الكتابات المذكورة أعلاه وغيرها، المنتشرة في الغرب بكثرة، تفصح عن اتجاه جديد للتفكير الغربي بالعالم ومستقبله، وللسياسة الواقعية في العالم الجديد، والأنماط الجديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين، وما العبارة الأخيرة إلا عنوان مقالة لكاتب صحفي بريطاني نشرها في مجلة "شؤون دولية" الأمريكية في ١٩٩١/٧/٣، أي قبل أطروحة "صدام الحضارات" بسنتين.

إن التصور الجديد للعالم أخذ يختلف كلياً عما كان عليه حتى ثمانينيات القرن العشرين، فالعالم الآن يقسم إلى: مركز، يتكون من كتلة رئيسية من الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على العالم، وأطراف تتكون بدورها من مجموعة الدول الأضعف من النواحي الصناعية والمالية والسياسية، تتحرك ضمن نمط من العلاقات التي يشكلها المركز في المقام الأول. يضاف إلى ذلك "أشباه الأطراف" وهي الدول الأقوى في الأطراف^(٧). إن التطورات التي حصلت في المركز كما يلخصها "باري بوزان" في مقالته تلك هي:

- ١- عودة ظاهرة "الدول العظيمة" كإطار يجمع ذوي القوة في العالم.
- ٢- بروز الرأسمالية الليبرالية.
- ٣- قيام جماعة أمنية تضم المراكز الرئيسة للقوة الرأسمالية في أمريكا الشمالية، وأوروبا واليابان، وأستراليا، وما يميز هذه المجموعة، عدم استخدام القوة العسكرية في علاقاتها مع بعضها البعض.

٤- تعزيز قوة وفعالية المجتمع الدولي، بمجموعة من المؤسسات والتنظيمات مثل الأمم المتحدة، والمجموعة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية...إلخ.

٥- وستعكس هذه التطورات التي عرضها المركز على الأطراف في المجالات التالية:

السياسية: بحيث تتخفص قيمة الأطراف بوصفها "مغانم إيديولوجية" أو مواقع استراتيجية.

العسكرية: كنتيجة لتفشي النزاعات في الأطراف، فيزداد دور مجلس الأمن لفصل النزاعات، وأداة لإضفاء الشرعية على نظام "الأمن الجماعي".

الاقتصادية: ستظل الأطراف، أطرافاً، بسبب المعوقات الذاتية، وبسبب تدخل المؤسسات التي يشرف عليها "المركز". الأمر الذي قد يخلق ما يمكن أن يسمى "الاستعمار المؤسسي".

الاجتماعية: فمن الأرجح برأي "بوزان" أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة.. ويتعلق الأمر بالأخطار، ونقاط الضعف، التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، ويرى الكاتب أن الهجرة وما يسميه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، أهم قضيتين في هذا المجال.

البيئية: ينظر لهذا المجال خارج نطاق "الأمن" كونه مسألة تتعلق بالاقتصاد، أي بكيفية حساب تكاليف التلوث الناتج عن النشاط الصناعي، والطابع الكلي للبيئة على مستوى الكرة الأرضية سيعطي المركز أسباباً للتدخل في شؤون الأطراف بدعوى الأمن البيئي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى عدم قدرة مجموعة المركز التدخل المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قرر رئيسها الجديد "بوش" الابن قبيل نهاية شهر آذار من العام ٢٠٠١، الانسحاب من اتفاقية "كيوتو" الدولية الرامية لخفض الانبعاثات الكربونية، المؤدية إلى رفع درجة حرارة الأرض. وعلى خطورة هذا القرار، علماً أن الولايات المتحدة بمفردها أطلقت ما يزيد عن خمس مليارات من الأطنان المترية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال عام ١٩٩٦، بما يعادل أكثر من ٢٢٥ من الإجمال العالمي لانبعاثات الكربونية، وفقاً لتقدير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، اقتصر الأمر غريباً "مركزياً" على مجموعة من المواقف الإعلامية والتصريحات عديمة الفعالية مما يدل حقيقة على وجود تراتبية في المركز نفسه من جهة، ووجود مدير أو قيادة شبه منفردة تدير شؤون المركز هي الولايات المتحدة الأمريكية. ومبررات ذلك كثيرة، فالغرب قاطبة يدرك أن أمريكا وحدها في العالم تستطيع أن تحرك جيشاً حديثاً ضخماً إلى أي مكان في العالم، وما حرب الخليج الثانية إلا مثالا على ذلك، ومن ناحية اقتصادية، فإن تكاليف تلك الحرب، كان من الممكن للولايات المتحدة أن تتحملها ببسر، فتلك التكاليف كانت صغيرة للغاية بالمقارنة بنتائج قومي إجمالي يزيد عن ثمانية آلاف مليار دولار^(١) في العام، أما المعونة المالية التي طلبتها الحكومة الأمريكية، فقد جاءت من البلدان التي لم تقدم جنوداً، ولم يكن ذلك للإسهام في بعض تكاليف تلك الحرب، وإنما لإقناع الرأي العام الأمريكي، والعالمي أن الحرب أساسها التحالف وليست مجرد جهد أمريكي منفرد.

المسارات الاقتصادية-الاجتماعية:

يتربع فندق "فيرمونت" على مرتفعات "توب هيل" المطلّة على وسط "سان فرانسيسكو" وقلبها التجاري، ويعدّ الفندق المذكور من أكثر الأماكن المناسبة في العالم للرؤى ذات الأبعاد العالمية. فمنذ ١٩٩٥، التقى في هذا المكان قادة كبار على المستوى العالمي منهم غورباتشوف، جورج بوش "الأب"، جورج شولتز، تاتشر، مع مجموعة من أباطرة العالم الجدد، وأصحاب المليارات وكهنة الاقتصاد العالمي الجديد أمثال رئيس مؤسسة "سي. إن. إن"، التي غدت بعد دمجها مع شركة "تايم وارنر"، أكبر اتحاد في مجال المعلومات في العالم. وعملق التجارة، واشنطنون سي سيب وغيرهم. أما الغاية من اللقاء فهي تبيان معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين، التي ستقضي إلى حضارة جديدة. واستهلّت المناقشات -المؤطرة بدقة- بتقرير حول "جون جيج" قائلاً: "إننا لا نحتاج إلى الحصول على تأثيرات السفر للعاملين لدينا من الأجانب، فالحكومات ولوائحها لم تعد لها أهمية في عالم العمل. إن الشركة تتسلم بواسطة الكمبيوتر طلبات للعمل من كل أنحاء المعمورة، ونتعاقد مع العاملين لدينا بواسطة الكمبيوتر، وهم يعملون لدينا بالكمبيوتر، ويطردون من العمل بواسطة الكمبيوتر أيضاً^(١)..."، واختصاراً لهذا اللقاء الموسع، يخرج الجميع بنتيجة بالغة الخطورة، تختزل المستقبل البشري القادم برقمين هما العشرين، والثمانين، أو الخمس، والأربعة أخماس، مؤكدين أن ٢٠% من قوة العمل العالمية ستكفي القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي، وهو ما ذكره في الاجتماع عملق التجارة "واشنطن سي سيب" قائلاً: "لن تكون هناك حاجة إلى أيدي عاملة أكثر من هذا"، فخمس قوة العمل سيكفي لإنتاج جميع السلع ولسدّ حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي. ثم توجه الحضور السياسي -الرأسمالي للحديث عن مستقبل العمالة وأولئك الذين لن يحصلوا على فرصة للعمل، ليخرجوا وعلى لسان "بريجينسكي" مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، بنتيجة شديدة الجراءة إلى حدّ الوقاحة-

تختصر بالمصطلح "Tittytionment"، الذي طرحه المستشار لأقوى دولة في العالم، والمنحوت -وهذا المصطلح- من كلمتين تعريبهما "تسليه، وحلمة"، دون أن يقصد منها الجنس طبعاً، بل هي إشارة للحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضع، فيخلط من التسليه المخدرة، والتغذية الكامنة، يمكن تهذئة خواطر سكان المعمورة المحبطين^(١٠). بهذا الشكل رسمت في "فيرمونت" الخطوط العريضة للنظام الاجتماعي في القرن الجديد. واصفاً إياه آخر رؤساء الاتحاد السوفيتي -ميخائيل غورباتشوف، الذي كان أول رئيس من بدأ بتحديد مسار المستقبل الجديد من خلال مداخلته التالية: "هل سيتحول العالم بأجمعه إلى برازيل كبيرة، أعني إلى دول تسودها اللامساواة، مع وجود أحياء مقفلة تسكنها النخب الثرية؟ إنكم بهذا السؤال تطرحون لب المشكلة على بساط البحث، وإنها لحقيقة أن روسية نفسها ستصبح على شاكلة البرازيل"^(١١).

إنها صورة واضحة المعالم، رغم كثرة تفاصيلها، فكبار رجال السياسة في العالم، إلى جانب عتاة المال والشركات العملاقة، متعددة الجنسيات، يتبادلون الآراء ويضعون التصورات، ليقوم جهابذة الفكر الاقتصادي الجديد بترويج وتسويق وتعميم تلك الأفكار بأسلوب يتناسب مع روح وسمات العصر الذي يسعون -مجتمعين- لبلورته وجعله واقعاً قائماً، لا مجال للخروج أو الحياد عنه، فتتجلى الهيمنة المطلقة للاقتصاد المعولم على المجتمع بثقافته وأخلاقياته، لتتلاشى الخصوصيات والأصول ومختلف "العلاقات الفارقة"، التي قد "تسيء" أو تعرقل آليات عمل النظام الجديد، ولا بأس من وجود علامة فارقة وحيدة بين المجتمعات المتقدمة والمختلفة، أو ضمن المجتمع الواحد، وهي الغنى، والفقر، ولا إمكانية ترتجى من استمرار وجود طبقة متوسطة. ومبرر ذلك على الصعيد العالمي تبلور ظاهرة النمو بدون فرص عمل، أي حتى ولو ازداد الإنتاج، فإن حجم العمالة في تراجع مستمر. فقد كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، يصل إلى ٤-٥%، في حين كان نمو العمالة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧، ولكن معدلات العمالة انخفضت بحدة في كل من فرنسا، بريطانيا، ألمانية، أثينة. وفي الولايات المتحدة كان الانتعاش الاقتصادي، الذي

تحقق حتى منتصف التسعينيات، انتعاشاً بدون فرص عمل. أما مع نهاية القرن العشرين وفي عام ٢٠٠٠م، تحديداً فقد ازدادت الهوة اتساعاً بين معدلات نمو الناتج المحلي، ومعدلات نمو العمالة في مختلف أرجاء العالم، كما تشير إلى ذلك تقارير التنمية البشرية الصادرة عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، ويوضح الجدول رقم (١) الواقع الحقيقي لهذه الظاهرة الخطيرة بالأرقام في مختلف بلدان العالم، بشكل إقليمي. ونرى في تحليل تلك المعطيات المتضمنة في الجدول، مقدمة أساسية لما آل - وسيؤول - إليه توزيع الثروات في العالم، من تركيز شديد، ومستمر للثروة على الصعيد العالمي، فمن بين ٢٠٠ أكبر الشركات العالمية المسيطرة عملياً على الاقتصاد العالمي، والماضية قدماً في تعزيز هذه السيطرة، تمتلك خمس دول (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) ١٧٢ شركة منها. كما تشير التقارير ذاتها أن حوالي ٣٥٠ شخصاً من كبار أثرياء العالم يمتلكون من ثروات نقدية تعادل ما يمتلكه ملياران ونصف من فقراء العالم. وأن الخمس الأغنى من البشرية بات يمتلك من الثروة العالمية لوحده (تقرير التنمية البشرية) ١٩٩٥، ما يقارب ٨٣% من تلك الثروة، والباقي أي ١٧% تتوزع أيضاً بشكل غير عادل على ٨٠% من سكان العالم.

جدول ١

الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي، والعمالة ١٩٩٠-٢٠٠٠م

(١٠٠=١٩٧٥)

٢٠٠٠		١٩٩٠		١٩٧٥		البيان
العمالة	الناتج المحلي	العمالة	الناتج المحلي	العمالة	الناتج المحلي	
١٢٤	١٩١	١٢٠	١٤٩	١٠٠	١٠٠	منظمة التعاون والتنمية
١٤٨	١٩١	١٣١	١٤٣	١٠٠	١٠٠	أمريكا اللاتينية
١٥٤	٢٩٩	١٣٧	١٩٨	١٠٠	١٠٠	جنوب آسيا
٢٥٦	٥١٨	١٨٣	٣٠٤	١٠٠	١٠٠	شرق آسيا
١٥٠	١٩٦	١٢١	١٤١	١٠٠	١٠٠	إفريقية-جنوب الصحراء

المصدر: تمت جدولة الأرقام من الشكل البياني رقم (٣) من تقرير التنمية البشرية-مصدر سابق ص ٣٦.

بمنتهى السهولة تتضح النتائج الاجتماعية لتلك المتناقضات الاقتصادية، والتي تنعكس بجلاء على تعميق الهوة بين دول العالم، وضمن الدولة الواحدة، لا كشرائح اجتماعية فحسب، بل وعلى صعيد فئات، وأفراد المجتمع الواحد. ولم يعد التفاوت الحاد في الدخل سمة من سمات البلدان المتخلفة بل أصبح سمة عالمية قائمة في البلدان الصناعية والمتخلفة على حد سواء، وإن تفاوت معاني ودلائل الفقر والغنى بينهما فإننا نجد "٥٠ مليوناً من الفقراء في مجموعة الدول الأوروبية، حسب إحصاءات العام ١٩٨٥، أي ١٥,٥%، من مجموع السكان، و٣٢ مليوناً في الولايات المتحدة الأمريكية. حسب إحصاءات ١٩٨٧، أي ١٣% من مجموع السكان"^(١٢)، مما يعزز تبعاً ضعف النسيج الاجتماعي في هذه البلدان بمختلف مظاهره التي تنفشي بتزايد في المجتمعات المتطورة والمتخلفة أيضاً من جرائم غير منظمة، ومنظمة تقودها عصابات ومافيات محلية ودولة، غدت مع مطلع القرن إحدى البنى الاجتماعية الفاعلة سلبياً في المجتمعات، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات بدءاً من قمة الهرم (السلطة السياسية) وصولاً إلى قاعدته على مستوى الأفراد. ولتأكد هذه الحقيقة نعود مجدداً إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة فقط عن البلدان المتطورة، والواردة في الجدول رقم (٢) على شكل مقارنة بين نهاية عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين.

جدول (٣) بعض مظاهر ضعف النسيج الاجتماعي لبلدان متطورة مختارة الأعداد

لكل ١٠٠ ألف نسمة فيما عدا النسب المئوية لحالات الطلاق

البيان الدولة	حالات القتل العمد		حالات الانتحار		حالات الاغتصاب المسجلة		جرائم المخدرات		نزلاء السجون	حالات الطلاق
اليابان	١,٥	١,٤	١٧	٣٥	٥	٣	٣١	١٨,٥	٠٠	٣٧
السويد	١,٥	١,٢	١٩	٢٨,٥	٤٣	٥٠	٠٠	٣٥٠	٠٠	٧٠,٤
الولايات المتحدة	٨	٩	١٣	٢٣	١١٨	٩٧	٢٣٤	٠٠	٤٢٦	٥٥٤
فرنسة	٤,٦	٠٠	٢١	٤٠	١٧	٢٧	٠٠	٩٣	٤٠	٠٠
بريطانية	١,٦	٠٠	٨	١٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٩	٧٧	٠٠
إيطالية	٤,٣	٥,٣	٨	١٦,٧	٤	٣,٤	٦	٦,٧	٦٠	٩٠

ملاحظة: عدم توفر بيانات المصدر.

تقارير التنمية البشرية من ١٩٩٥-٢٠٠٠ الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت.

فإذا كان حال البلدان المتطورة على ذاك النحو، فكيف يمكن تصوّر الواقع الاجتماعي في البلدان الأقل تطوراً، أو البلدان النامية ومنها بلداننا العربية.

ما لا شك فيه أن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في هذه البلدان أشد وضوحاً كنتائج، يمكن وصفها بالكارثية. وبمنظرة عامة نلاحظ مدى تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية، التي تشكّل نحو ٨٠% من سكان العالم، وتساهم بأقل من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذه النسبة تتحقق بمعظمها من قبل عدد محدود من البلدان النامية فقط (البيانات لعام ١٩٩٧)، (كما أوردتها تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٩، ص ١٨٢)، حيث يصل نصيب الفرد في بعض منها إلى أكثر من ٣٢ ألف دولار سنوياً في سنغافورة، لينخفض إلى ١١٠ دولارات فقط في إثيوبية، مما يدل على دور محدود هامشي جداً للبلدان الأقل تطوراً والفقيرة في عصر العولمة، فهي بذلك عاجزة عن تأمين القدرة اللازمة للتحرك أو التفاوض، أو إيصال رأيها للمحافل الدولية والأخذ به، ولا غرابة أن نجدها مدفوعة للانضمام في تيار العولمة بفعل تبعيتها وضعف قدرتها التفاوضية، لتترك تواجه مصيرها في التفكك والأمراض والمجاعات. فمن بين ١٣٥ دولة انضمت إلى منظمة التجارة العالمية (أحدث مؤسسة دولية للعولمة) هناك ١٠٠ دولة نامية / ٦٠/ منها هي الأفقر في العالم، مع العلم أن مبادراتها التجارية الدولية لا تمثل أكثر من ١% من حجم التجارة العالمية، لذا من الطبيعي أن تظل هذه الدول على هامش مؤسسات العولمة ومنندياتها، كما حصل في المؤتمر الوزاري للدول الأعضاء في المنظمة المذكورة، الذي انعقد في مدينة "سياتل" الأمريكية بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٩، حيث أعلن أحد أعضاء الوفود الإفريقية قائلاً: "يعاملوننا كالحوانات لفقد أبقونا خارجاً في البرد، ولم يبلغونا بشيء". وقال أحد الدبلوماسيين الآسيويين المشاركين في الاجتماع: "لقد ألقوا بنا خارج الأبواب، وهذا التصرف لا يعود إلى أن المؤتمر كان الأسوأ من حيث التنظيم منذ الحرب العالمية الثانية فحسب، بل نتيجة نيات سيئة أيضاً" (١٣).

ويزداد تهميش البلدان النامية التي اضطرت بأغليبتها تحت وطأة مديونيتها لتتفقد تعليمات المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي (حارسا العولمة الأمينان)، من برنامج للتكيف الهيكلي، وانحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة نشاطها القومي لتوفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي والتجاري السوقي، الذي انعكست على المجتمع بمظاهر متعددة بدأت بتراجع حصة الفرد من الغذاء وتواصلت بتدني المستوى الصحي وتراجع وانتشار الأمراض والأوبئة والبطالة والفقر والاعترا ب النفسي والاجتماعي، وما يمكن أن يتولد عن ذلك من خراب وتشويه للنسيج الاجتماعي ككل.

العرب والعولمة:

لو أنقلنا إلى جانب أكثر تخصيصاً، وتساءلنا كيف تبدو مسارات العولمة السياسية الاقتصادية (الاجتماعية)، في الوطن العربي؟ سنجد وباختصار من خلال معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من مختلف جوانبه، نظرة متشائمة لمستقبل العرب في ظل العولمة، وللدلالة على ذلك يكفي أن نستعرض فقط عناوين بعض تلك الدراسات المنتشرة في الكتب، والدوريات، ومحاور اللقاءات والندوات العلمية، المخصصة لهذا الغرض، فنجد على سبيل المثال لا الحصر:

١- العولمة: هل هي انفجار الهوية.

٢- العولمة والعنف.

٣- تداعيات العولمة على المجتمع العربي.

* وردت تلك العناوين حسب تسلسلها أعلاه مكا يلي: العناوين ١-٢-٣ ملف خاص عن العولمة/ هوية وثقافة - مجلة الفكر العربي ٩٣ عام ١٩٩٨، وهي على التوالي ١- ابراهيم محمود، ٢- زهير حطيب، ٣- د. عدنان سليمان، ٤- د. منعم العمار-مجلة قضايا استراتيجية- العدد ٤ حزيران ٢٠٠٠م، ٥- عواطف عبد الرحمن-مجلة النهج- العدد ١٤ ربيع ١٩٩٨، ٦- ندوة مهداة إلى سمير أمين-مركز البحوث العربية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع-تحرير د. عبد الباسط عبد المعطي- الناشر مكتبة مدبولي- القاهرة ١٩٩٩م.

٤- العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي.

٥- الإعلام العربي وتحديات العولمة.

٦- العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي.

تلتقي تلك الدراسات وسواها على قضية رئيسة تتضح بشكل مباشر من طبيعة ومضامين العناوين المدرجة أعلاه، وهي الإجماع على أن ثمة مشاكل وتحديات وأزمات مستفحلة تواجه وستواجه العرب مستقبلاً، وتشكل تحدياً خطيراً للنظام السياسي العربي القومي، وللأنظمة العربية القطرية. لذا تطالب تلك الدراسات بطريقة أو بأخرى من السياسيين، والمتقنين، ومختلف شرائح المجتمع من اقتصاديين وتجار، ورجال أعمال وإداريين... إلخ، للعمل في مواجهة الأخطار القادمة تحت مسمى العولمة بشتى تجلياتها ومنعكساتها، بما يعزز العمل العربي المشترك، ويحفظ الأصالة والقيم الحضارية العربية وخصوصياتها التي ستعمل العولمة - فيما لو يتم ذلك - على مسحها وتعميم النموذج الحضاري الغربي، والذي بدأت ملامحه تظهر في مجتمعنا العربي هنا وهناك على شكل تحولات متعددة الأوجه نذكر منها ما جاء في ورقة العمل التي قدمتها د. نوال السعداوي تحت عنوان "الحراك والشراك" - في الندوة المنوه عنها أدناه - حيث ذكرت:

عن علاقة قضية المرأة بالعولمة، فقد تلقت المرأة العصرية والعربية ضربات متتالية مع تزايد قوة الرأسمالية، وما أنتجته من قيادات دينية - سياسية، فتراجعت حقوقها الاقتصادية تحت اسم العودة إلى التراث أو الهوية الدينية. وظهر في تقارير الأمم المتحدة اصطلاح جديد هو: "تأنيث الفقر"، فالمرأة هي أول من يطرد من سوق العمل حين تزيد البطالة.

- أحد التحولات المجتمعية، هو التجمع الاقتصادي على مستوى الطبقات الحاكمة، والنخبة، إذا أصبحت الأموال تتجمع أكثر فأكثر في أيدي عدد أقل فأقل من

الناس، وانتشرت ظاهرة المليونيرات والمليارديرات في بلادنا العربية، على غرار ما حدث دولياً.

- ازدياد الهوة بين الطبقات، فلا تكاد تمشي في أي شارع دون أن تشهد سيل السيارات الفاخرة جنباً إلى جنب مع سيل الأطفال الشحاذين، يمسحون زجاج السيارات، في الإشارات، أو يمدون الناحلة الشاحبة يتسولون، عيونهم صفراء، بالمرض، أو الإنيميا والجوع، مع الحزن أو الألم المكبوت.

- مع الانفتاح الاستهلاكي الرهيب، وانفتاح شهية الأثرياء للثراء والبذخ، نسمع عن هذه الأم التي قتلت طفلها لأنها تخشى عليه الموت جوعاً، أو تلك التي قتلت ابنتها الشابة لأنها تخشى عليها من كلام الناس، أو الأب والأم اللذين ضربا ابنتهما حتى لأنها لم تلبس الحجاب... كل ذلك يتم في بلادنا تحت اسم العولمة دولياً والتراث محلياً.

أليست هذه الصور واقعية ومعاصرة في مجتمعنا اليوم. بالتأكيد نعم، وهي خطوات انحلال في الشخصية والمجتمع العربيين، نخطوها تحت ضغوط داخلية وخارجية بلان واحد، وهي هدف منشود لكل أعداء هذه الشخصية على كثرتهم بدءاً من أعداء الداخل، انتقالاً إلى الكيان الصهيوني، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولا مبالغة في ذلك. ويؤكد المفكر العربي د. سمير أمين^(١٤): أن التحدي الراهن في ظل العولمة، لا يتم على أساس أن المراكز أكثر تصنيفاً من الأقاليم الأخرى فحسب، وإنما المشكلة لدينا تكمن في احتكار تلك المراكز للآتي:

- الاحتكار التكنولوجي.

- احتكار السيطرة على رؤوس الأموال، ويضرب مثالا على هذا الاحتكار قانلا إن ٩٠% من الادخار المصري في الستينيات. كان يجمع من خلال المؤسسات الحكومية، وتدور في البنوك وشركات التأمين المصرية، أما الآن النسبة من

الأموال موجودة في حسابات شخصية بالخارج، ولا تستطيع الدولة السيطرة عليها حتى ولو أرادت.

- احتكارات أخرى ذات طابع غير اقتصادي مثل الإعلام، والاتصالات، وبالتالي الاحتكار الثقافي.

- احتكار حق الحصول على الموارد الطبيعية، والذي لم تعد الملكية محدداً له. فالنفت العربي على سبيل المثال موجود بالأراضي العربية، ولكن من يقرر في نهاية الأمر استغلال أو عدم استغلال هذا النفط غير الاحتكارات الغربية؟

إزاء ذلك نحن بحاجة -عرب- إلى إقليمية جديدة في مواجهة هذه الاحتكارات، وبالتالي فنحن في حاجة إلى مفهوم جديد للإقليمية يتجاوز المفهوم التقليدي، فثمة غياب لمشروع واضح في حين يجري تقسيم المنطقة إلى: المحميات الأمريكية المحتلة في الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط، والتي تضم مصر والشرق العربي، و"إسرائيل" بمعنى أنه مشروع أمريكي إسرائيلي يسمى بالشرق أوسطية هدفه إلغاء الهوية العربية والدخول في دائرة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

استنتاجات وخاتمة:

من الواضح أن البشرية تقف اليوم على حافة عصر جديد في كافة الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل أيضاً الحقول الفكرية من العلوم البحتة حتى الأعمال الأدبية. إننا نسير إلى قلب حضارة "الموجة الثالثة" ويسهل القول: "إن المستقبل يبدأ من الحاضر، أين هو الحاضر، وأي حاضر. إن حاضرننا يتفجر بالتناقضات. فأطفالنا منغمسون في المخدرات والجنس، والرحلات الفضائية، وبعضهم يعرف الكمبيوتر أكثر مما يعرفون آبائهم. ومع ذلك يهبط مستوى الخيار التعليمي بشكل متطرد، وترتفع معدلات الطلاق، وينهض معارضو تحرر المرأة للمطالبة بتجريد المرأة من حقوقها بعد أن صادقوا عليها.. والتضخم ضيق الخناق على دول

الموجة الثانية، والبطالة تنتفس كالنار في الهشيم.. وتتضاعف التناقضات الاقتصادية.. وتتعرض الدول القومية لهجوم مكثف باسم العالمية والوعي العالمي^(١٥)، من هذا الواقع سنطلق لتحديد بعض الحقائق والاستنتاجات للعصر القادم، لعصر العولمة.

١- إن كل مجتمع، ولمواجهة متطلبات العصر الجديد، لا أن يدفع الضريبة المناسبة من أجل الانتقال إلى مرحلة نوعية جديدة، إذ ينبغي عليه، أن يعصرن قواه الإنتاجية القائمة، ويطور مهاراته المهنية، وحوافز العمل، وأن يحدد نوعياً وباستمرار بناء التحتية الصناعية والاجتماعية، وأن يتحدى بصورة فعالة، الأطماع الخاصة لمصالح النخب الحاكمة، وأن يجدد الكثير من العادات والتقاليد القديمة الأصيلة، وأن يدخل تغييرات جذرية في آلية تفعيل نظم الإدارة وتحديثها.

٢- ضرورة وضع تصورات ورؤى للأفاق المستقبلية بعيدة المدى للمجتمع، وللعالم أجمع، الأمر الذي يتطلب بالضرورة من القادة السياسيين والمتفكرين والمفكرين في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء، التفاعل بواقعية وموضوعية مع المشكلات القائمة. إن إدراك الأفاق المستقبلية، يتطلب قسطاً من المغامرة في النشاط والعمل الخلاق.

٣- إن غياب الرؤية الشاملة للمشكلات المتغيرة والمتنوعة، يفترض أن تطور ثقافة الزمن المعاصر إنما يقترب من نهايته المنطقية، فالأفكار والنزعات والسيورات التي تبلورت عبر التاريخ. قد وصلت إلى نهايتها الطبيعية، أو تقترب من الوصول إليها، مستنفذة كل مصادرها الحيوية، ويمكن أن ننظر إلى الحالة الراهنة للعمليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية المعاصر، بأنها تتسم بالركود، نظراً لغياب أية حلول تجديدية للمشكلات والصراعات المتعاضمة، والتي تكتسي بعداً كونياً، مثل الأزمة الاقتصادية المتصاعدة، والصراعات الأثنائية

المتفاقمة، ومشكلة البطالة، ودنو الكارثة البيئية، وهرم السكان في البلدان المتطورة المعاكس تماماً لهرم سكان البلدان المتخلفة: والهجرة من الجنوب إلى الشمال، ومشاكل اللاجئين...إلخ.

٤- أظهرت الأحداث العسكرية، التي وقعت في العالم مؤخراً (الصراع العربي - الصهيوني - الخليج العربي - إفريقية - البلقان) أن نظام الأمن الوطني، الذي تراعى فيه مصالح جميع الأطراف المتصارعة، لا يمكن أن يتأمن برعاية الأحلاف العسكرية-السياسية الإقليمية، وإنما على أساس الالتزامات المتبادلة والمسؤولية، والضمانة الوحيدة لمثل هذه المسؤولية، هي المؤسسات الدولية التي تعكس تنوع المصالح للأسرة الدولية، ويأتي في المقام الأول منظمة الأمم المتحدة بحث يتواءم النظام العالمي، الذي يعترف بوحدة مصائر الحضارة العالمية، والذي تعززه المصالحة التاريخية من جميع المشاركين في العملية الكونية، والمستند إلى الاعتراف العام الشامل بأولوية وهبة المنظمة الدولية. ومثل هذا النظام العالمي الأمن والمستقر، لا يمكن أن يكون إلا ثمرة للتعاون المشترك بين جميع الأطراف في العالم، ولا يمكن أن يأتي بالطريقة الحالية التي تتبعها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، بفرض إرادتها ومصالحها بالقوة، وعن طريق المنظمة الدولية، التي تحول إلى دمية تتقاذفها مصالح تلك الدول وقرارات حكماها.

٥- إن محاولات حل مشاكل العالم من قبل المركز، وتجهل مصالح الأطراف -إن صح التقسيم- ستكون عديمة الجدوى، وسترتد سلباً على مصالح المبادرات بهذه الحلول وستتخذ ردات الفعل مظاهر مختلفة انعكست مؤخراً وتنعكس اليوم في تصاعد الإرهاب، والحركات الأصولية، وزيادة موجات الهجرة إلى الدول الصناعية، وتكثيف تجارة الأسلحة، ووصول السلاح النووي إلى أيدي قد لا تفكر ملياً قبل استخدامه عندما ترى ضرورة لذلك، وانتشار تجارة المخدرات، وتبييض الأموال، وغيرها من ردات الفعل.

٦- إن إقامة الأمن والسلام وتحديث المؤسسات السياسية والمدنية ضمن الأطر الصحيحة تلقى معارضة شديدة من جانب خصوم أقوياء ليس من الخارج فقط، بل من داخل البلدان النامية فنجد أن حل النزاعات وتخفيض حدة الصراعات، إنما يلقي معارضة واضحة من جانب النخب السياسية التي لها مصلحة في الحفاظ على التصدع الثقافي في المجتمع، لأن الحروب والصراعات الداخلية لا تتطلب منها أعمال الذهن في برامج التحديث والتطوير، بل على العكس من ذلك، فإن هذه النخب ترى في الحروب الأهلية الوسيلة الوحيدة للمحافظة على مواقعها.

إن العصر الجديد يفرض على كافة المجتمعات تصميم هياكل سياسية جديدة وملائمة لحاجات عالم متغير، وعلى الرغم من صعوبة ذلك، لما سيلقي من معارضة وصراعات قد تطول ملايين البشر، تبقى مخاطر عدم الإصلاح للمؤسسات وأنظمتها بدءاً من "المنظمة الدولية الأمم المتحدة" وانتهاءً بمجالس الإدارات المحلية في البلدان والقرى- أعظم خطورة وأفذح خسارة، وكلما تم الإسراع بهذه العملية كانت النتائج أسلم. فالمعروف ولظروف تاريخية أن مؤسسات التمثيل في البلدان النامية لم تخرج إلى النور على قاعدة صحيحة موسعة. لذلك فغنى المؤسسات الحديثة الفعالة، بتأثيراتها المتبادلة، كفيلة بخلق آليات لحل الصراعات والنزاعات على أساس حلول مرضية للجميع، تجعل من صيغة عملها هذه مثار إعجاب في المجتمع، الأمر الذي يؤدي تدريجياً إلى توحيد الفضاء السياسي الداخلي، ويطور كبريات أسس الوفاق في العلاقات بين الدول، ويتمون من جراء "نظام سياسي عالمي" تحتل فيه موقع الصدارة، تلك الدول المؤهلة للقيام بدور معنوي في الأسرة الدولية، ليصبح المعيار الأخلاقي، هو أساس التعامل الدولي، ليس القدرة العسكرية.

الهوامش

- (١) بول هيرست، جراهام توميسون: **مسألة العولمة** - ترجمة ابراهيم فتحي - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ١٩٩٩، ص ٣-٤.
- (٢) مصطلح "القرية الكونية" أول من أطلقه علام الاجتماع الكندي -مارشال ماك لوهان- في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، الباحث.
- (٣) محمد عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر** مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣٦-١٣٧.
- (٤) هانس بيترمارتن ، هارالد شومان **"فخ العولمة"**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص ٤٢-٤٤.
- (٥) سيار الجميل، **العولمة والمستقبل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٧٩.**
- (٦) د. محمد عابد الجابري، **قضايا الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٣.
- (٧) **المصدر السابق، ص ٨٨.**
- (٨) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات ، الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠.
- (٩) **فخ العولمة، مصدر سابق، ص ٢٤.**
- (١٠) **المصدر السابق، ص ٢٧.**
- (١١) **المصدر السابق، ص ٢٩٣.**

- (١٢) سيرج ميلانو، **الفقر في البلدان الغنية**، ترجمة نخلة فريفر، ت الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ت لبيبة، سرت ١٩٩٥، ص ١٢٣.
- (١٣) د. منير الحمش، سيائل، دافوس، بانكوك، **إفلاس دعاوى العولمة النيوليبرالية**، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، حزيران ٢٠٠٠، العدد ٤.
- (١٤) سمير أمين، نقاشات في أوراق ندوة: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص ٣٨٦.
- (١٥) ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، لبيبة، سرت ١٩٩٠، ص ١٤٢.

مراجع البحث

- بول هيرست، جراهام تومبسون: **مسألة العولمة** - ترجمة ابراهيم فتحي - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ١٩٩٩.
- هانس بيترمارتن ، هارالد شومان "فخ العولمة"، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨.
- سيار الجميل، **العولمة والمستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- د. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- سيرج ميلانو، **الفقر في البلدان الغنية**، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت ١٩٩٥.
- ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- سرت ١٩٩٠، جان كريستوف روفين، **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة**، ترجمة أمل أبي راشد، الدار الجماهيرية، سرت ١٩٩٥.
- التقارير السنوية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧-١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠٠، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ابراهيم محمود، **العولمة هل هي انفجار الهوية**، مجلة الفكر العربي، العدد ٩٣، عام ١٩٩٨.

- د. زهير حطب، العولمة والعنف، مجلة الفكر العربي، العدد ٩٣، عام ١٩٩٨.
- د. عدنان سليمان، تداعيات العولمة على العالم العربي، مجلة الفكر العربي، العدد ٩٣، عام ١٩٩٨.
- د. منعم العمار، العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٤، عام ٢٠٠٠.
- عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وتحديات العولمة، مجلة النهج، العدد ١٤، عام ١٩٩٨.
- د. منير الحمش، سياتل، دافوس، بانكوك، إفلاس دعاوى العولمة النيوليبرالية، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٤ عام ٢٠٠٠، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، حزيران ٢٠٠٠.
- د. عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، ندوة مهداة إلى سمير أمين، إعداد مركز البحوث العربية.
- أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية (بدون تاريخ أو مكان طباعة). ص ٤.
- خيرية قاسمية: الحكومات العربية في دمشق، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ٢٢.
- مصطفى الشهابي: المصدر السابق والصفحة ذاتها.
- أسعد داغر: المصدر السابق، ص ٥.